



الخميس ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠
مركز الصفدي الثقافي - طرابلس

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات حول "الحق في الوصول إلى المعلومات" و "حماية كاشفي الفساد"

كلمة الأستاذ أنطوان قسطنطين، مستشار معالي وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي

أيها السادة،

باسم مؤسسة الصفدي أرحب بكم في هذا المؤتمر الذي يعقد في صرح كرسه القيمون عليه في سبيل نشر المعرفة والدفاع عن القيم الإنسانية.

الحق في الوصول إلى المعلومات هو في صلب الحقوق الوجودية للإنسان؛ فإذا كانت الحرية تميز الكائن البشري، فإن المعرفة هي في أساس الوعي الذي يولد الحرية.

في عالم تزداد تعقيدات الحياة فيه، يحتاج الإنسان إلى مزيد من مصادر المعلومات ليحدد خياراته، ولكن المسألة الأكثر صعوبة هي في القدرة على التحقق من صدقية المعلومات قبل تحديد الخيارات.

ينطبق هذا الأمر على مجمل نشاطنا البشري بدءاً بالتربية والتعليم:

أي مدرسة نختار أو أي جامعة؟

ما هو مضمون البرامج وما هو مستوى الجهاز التعليمي...

في استهلاك المواد الغذائية:

ماذا نعرف عن المواد التي نشترها؟

كيف تم تصنيعها؟ كيف يتم حفظها؟

كيف نتأكد من سلامتها وحقيقة أسعارها وكيف نواجه احتمالات تعرضنا للغش؟

أي قانون يحمينا وما هي حقوقنا كمستهلكين؟

وماذا لو اكتشفنا عملية الغش؟

هل يحمي القانون كاشفي الفساد؟

ما هي الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد وما هو تأثيره على الاستثمارات؟

لماذا تسود الشائعات عن فساد علني في الدوائر الحكومية وهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟

من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، أنه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم

الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنويا كرشاوى.

وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف.

الأ ترون معي مشاهد لبنانية في هذه الدراسة؟

تكثر الأسئلة والهواجس لكن الحق في الوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد مفهومان يستحقان النضال، وما

الحملة القائمة لإقرار قانوني حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد إلا الدليل على حيوية المجتمع

اللبناني ووجود مقاومين حقيقيين لكل من يريد تحويلنا قطعانا خاضعين، مجهلين وساكتين.

نحن في مؤسسة الصفدي وبتوجيه من عميد المؤسسة، الوزير محمد الصفدي، نعلن دعمنا لهذه الحملة ونؤكد

استعدادنا للانضمام إلى الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات،

ونشكر جمعية نحو المواطنة وجمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون، ونتمنى قيام حوار حيوي حول مسألة تعنينا في حياتنا الإنسانية والوطنية.

وشكرا